

**قرار تعقيبي مدني عدد 270
مؤرخ في 20 نوفمبر 2008**

صدر برئاسة السيد محمد اللجمي
الرئيس الأول لمحكمة التعقيب

نص القرار :

الحمد لله وحده،

أصدرت محكمة التعقيب بدوائرها المجتمعة القرار الآتي :
بعد الإطلاع على مطلب تصحيح الخطأ البيّن المرفوع في 25 جانفي 2007 من

الاستاذ

نيابة عن : مطعم "ل" في شخص ممثله القانوني .

ضد : "مب"

طعنا في القرار التعقيبي الشفلي الصادر عن الدائرة الثانية والعشرين بتاريخ 11
ديسمبر 2006 تحت عدد 7642د برفض مطلب التعقيب شكلا.

وبعد الاطلاع على القرار المنتقد وعلى مستندات الطعن وعلى بقية الوثائق التي اوجب
تقديمها الفصل 185 من م م ت.

وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية الرامية إلى طلب قبول المطلب شكلا
وأصلا وإبطال القرار المنتقد، والاستماع لشرحها بالجلسة.

وعلى قرار السيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب المتضمن الاذن بترسيم المطلب
بالدفتر المعد له ودعوة دوائر محكمة التعقيب مجتمعة للنظر فيه وتحديد جلسة اليوم موعدا
لذلك.

وبعد التأمل في كافة أوراق الملف والمداولة طبق القانون صرح بما يلي :

من حيث الشكل :

حيث استوفى مطلب تصحيح الخطأ البيّن كافة أوضاعه وصيغته الشكلية وتعين قبوله
شكلا .

من حيث الأصل :

حيث تفيد وقائع القضية كما ثبت من أوراق الملف قيام المدعي في الأصل (المعقب ضده الآن) أمام دائرة الشغل بتونس عارضا أنه انتدب للعمل لدى الطاعن بداية من شهر سبتمبر 1993 بصفة قابض بأجرة شهرية قدرها 350,000د وفي شهر جوان 1999 تم فصله عن العمل بدون موجب شرعي وطلب على ذلك الأساس الحكم لفائدته بالمنح والغرامات المترتبة عن الطرد التعسفي.

وحيث أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكمها عد 8893د بتاريخ 18 فيفري 2003 يقضي بإلزام الطاعن الآن في شخص ممثله القانوني بأن يؤدي للمدعي المنح والغرامات التالية:

1 - 360,000د، منحة لباس الشغل.

2 - 1480,770د، منحة الانتاج.

3 - 330,000د، منحة الصندوق المالي.

4 - 350,000د، منحة الاعلام بالطرد.

5 - 1050,000د، مكافأة نهاية الخدمة.

6 - 3500,000د، غرامة الطرد التعسفي وحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليه.

فاستأنف المحكوم ضده ذلك الحكم وقضت المحكمة الابتدائية بتونس بوصفها محكمة استئناف للاحكام الصادرة عن دوائر الشغل التابعة لها تحت عد 54960د بتاريخ 23 فيفري 2006 بقبول مطلب الاستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي واجراء العمل به وتغريم المستأنف لفائدة المستأنف ضده بأربعمائة دينار لقاء أتعاب التقاضي واجور محاماة وحمل المصاريف القانونية على المحكوم ضده.

فتعقبه الطاعن (طالب التصحيح) وبتاريخ 11 ديسمبر 2006 أصدرت الدائرة الثانية والعشرين قرارها عد 7642د يقضي برفض مطلب التعقيب شكلا استنادا منها إلى عدم تقديم الطاعن للوثائق اللازمة في الآجال القانونية تطبيقا لاحكام الفصل 185 من م م م ت.

وطعن المعقب بالخطأ البين استنادا إلى الفصل 192 من م م م ت:

قولا ان القرار التعقيبي المذكور لما قضى بالرفض شكلا على أساس عدم تقديم الوثائق المنصوص عليها بالفصل 185 م م م ت قد بني على غلط واضح اعتبارا وأن تلك الوثائق قدمت في الآجال القانونية حسب كشف المؤيدات المختوم من المحكمة وهو ما يجعل القرار التعقيبي المنتقد قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه.

عن هذا المطن :

حيث اقتضى الفصل 192 من م م م ت أنه يعتبر الخطأ بيّنا:

- 1- إذا بني قرار الرفض شكلا على غلط واضح.
 - 2- إذا اعتمد القرار نصا قانونيا سبق نسخه أو تنقيحه بما يصيره غير منطبق.
 - 3- متى شارك في القرار من سبق له النظر في الموضوع.
- وحيث تأسس المطلب الحالي على الصورة الأولى من حالات الخطأ البين وهو انبناء القرار المطعون فيه على غلط واضح كان سببا في القضاء برفض مطلب التعقيب شكلا.

وحيث ولئن لم يعرف المشرع الغلط الواضح فإن فقه قضاء محكمة التعقيب بدوائرها المجتمعة قد استقر على اعتباره الغلط الناجم عن سهو أو غفلة والذي لا يختلف اثنان في ثبوته.

وحيث تبين بمراجعة القرار المطعون فيه أن الدائرة التي اصدرته اعتبرت ان الطاعن "اقتصر على تقديم عريضة الطعن دون أن يشفعها بكل الوثائق التي أوجب تقديمها الفصل 185 من م م م ت ... " ورتبت عن ذلك رفض مطلب التعقيب شكلا.

وحيث خلافا لما انتهت إليه محكمة القرار المخدوش فيه فقد ثبت بالاطلاع على أوراق الملف أن الطاعن قدم الوثائق المطلوبة وفي الآجال القانونية وهو ما يؤكد كشف المؤيدات المختوم بختم المحكمة والموقع عليه من طرف الكاتب بتاريخ 6 سبتمبر 2006.

وحيث وتأسيسا على ذلك فإن قضاء المحكمة برفض مطلب التعقيب شكلا يكون قد بني على غلط واضح استوجب تداركه واتجه قبول مطلب الخطأ البين تطبيقا لاحكام الفصل 192 من م م م ت.

ولهذه الأسباب

قررت المحكمة بدوائرها المجتمعة قبول مطلب الخطأ البين شكلا وأصلا والغاء القرار المطعون فيه وارجاع القضية للسيد الرئيس الأول للاذن باعادة نشرها.
وصدر هذا القرار يوم الخميس 20 نوفمبر 2008 عن الدوائر المجتمعة برئاسة السيد محمد اللجمي الرئيس الأول لمحكمة التعقيب.

وعضوية رؤساء الدوائر السادة :

محمد جمال مطيمط، الطاهر بوغارقة، معاوية عزيز، رضا بوبكر، حنيفة المعزون، عامر برورو، المنصف الزعيبي، فتحي بن يوسف، نجات بوليلة، مصطفى بن جعفر، محمد العفاس، فائزة الزرقاطي، حسبية العربي، نور الدين بن عياد، آمال قاسم، الطاهر السليطي، حميدة العريف، فاطمة خيار الدين.

والمستشارين السادة :

منجية الجبالي، حسونة الكناني، محمد بن جماعة، النوري القطيطي، ليلي برييرو، الحبيب بن الشيخ، أسماء فرحات، البشير الاحمر، خالد العياري، الناصر الشريف، حسين بن سليمة، محسن الذواوي، يوسف الزكري، رشيدة الزغلامي، محمد الصغير الشرعبي، رجاء الفخفاخ، نجوى رزيق، علي كحلون.
وبحضور السيد عبد المجيد بن فرج وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب وبمساعدة كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي..

وحرر في تاريخه